التنفيذ ، مما جلب عليه عداء المانيا التي كانت بعد توحدها تحت تاج ملك بروسيا ، قد بدأت تبرز كمنافسة خطيرة للامبريالية البريطانية . فنشرت صحيفة المانية بايعاز من بسمارك مقالا تحدثت فيه باستهجان عن « أفراد مختارين من بين الشعب المختار ، أخذوا يستغلون تركيا ، زاعمين انهم تحت الحماية الالمانية » . وحتى فرنسا أبدت امتعاضها بسبب طغيان العنصر الالماني بين العاملين على تنفيذ المشروع ، مما جعلها تعتبره مشروعا يخدم المصالح الالمانية . اما في الواقع ، فالعنصر الطاغي كان يهوديا ، والانتماء الى المانيا لم يكن الا على صعيد اللغة فقط . والمجال لا يتسع هنا لايراد جميع الاتهامات التي وجهت الى هيرش ، ولذا يكفي المرور سريعا عليها :

لقد تساءل الناس : لماذا جعل هيرش الخط الحديدي مليئا بالانحناءات والانعطافات التي لا تخدم غرضا سوى انها تزيد من ارباحه ، باعتبار ان الاتفاقية التي وقعها مع السلطات العثمانية تحتسب الاجرة حسب المسافة ، وكل ميل اضافي يعني المزيد من المال الذي سيدخل جيب البارون . فالاستانة لا تبعد عن ادرنه الا مسافة ١٤٨ ميلا بالطريق العادي ، بينما بلغ طول الخط الحديدي بين المدينتين ١٩٨ ميلا ، منها ٢٤ ميلا تقع داخل الاراضي البلغارية .

ثم اتهام آخر: لماذا اقيمت المحطات في الاماكن غير المأهولة ؟ فهناك مدن بلا محطات، ومحطات بلا مدن .

الجواب : تفادي تكاليف الانشاء المرتفعة في الاماكن المأهولة .

واتهام ثالث : ان هيرش لم يدفع تعويضا كافيا للاهالي الذين أجلوا عن بيوتهم وأراضيهم بسبب اختراق الخط لممتلكاتهم . فقد كتب أحد المنتقدين يقول : « ان المحسن المعروف (أي هيرش) يرفض التعويض عن البيوت التي هدمت وذلك لان المتضررين ليسوا من اخوته في الدين » . وفي معرض الدفاع عن نفسه ، أعلن هيرش انه دفع التعويض المطلوب ولكنه يأسف لأن هذه الاموال لم تذهب الى مستحقيها من الفقراء الذين فقدوا بيوتهم وحقولهم ، وانما دخلت جيوب الباشوات المرتشين .

وقد انبرى للدفاع عن هيرش رجل له مكانته ، وكان هذا الرجل هو سفير الولايات المتحدة في الاستانة : أوسكار ستراوس . فقد كتب في مذكراته ان هيرش حوّل طلب التعويض الى الحكومة العثمانية ، ولكن لما توجه عدد من المتضررين الى زوجة هيرش وعرضوا عليها سوء حالتهم ، فانها أشفقت عليهم وأصرت على أن تدفع لهم التعويض من جيبها الخاص . بقي أن نذكر ان أوسكار ستراوس كان يهوديا ومرتبطا بالحركة الصهيونية . المهم هنا هو ان غرونفالد نفسه لا ينكر توزيع هيرش الرشاوي يمينا ويسارا فحتى الكونت بويست ، مستشار النمسا ووزير خارجيتها ، قبض ٨٠٠ الف فرنك مقابل السماح لهيرش باصدار السندات وبيعها في الاراضي النمساوية . وكذلك دفع هيرش المقسوم لكل من المسؤولين الاتراك الكبيرين : داود باشا ونديم باشا ، فأصيبا بالثراء المفاجيء من جراء ذلك ، ولم يفلتا من يد القضاء الا عندما غادرا اراضي الدولة العثمانية نهائيا ليتمتعا بالعيش الرغيد في المنفى .

وكانت هذه الفضائح هي بين الاسباب التي دفعت بالمصلح العثماني الشهير ، مدحت باشا ، الى الاستقالة من منصب الصدر الاعظم . وقد كتب نجله أحمد مدحت بك في السيرة التي الفها عن أبيه بأن هيرش تقصد أن يجعل خطه الحديدي يمر وسط الغابات الغنية بالاشجار ذات الخشب الثمين ، وذلك لينهب الخشب وينقله الى الخارج . ويذكر غرونفالد نفسه بأن الرشاوي التي اتهم هيرش بدفعها بلغت في مجموعها حوالي